

دلالة أسلوب الشرط في العربية

د. عتيق صالح القماطي
قسم اللغة العربية - كلية الآداب - صبراتة
جامعة الزاوية

مقدمة:

أسلوب الشرط من أساليب العربية المشهورة في كتب اللغة، تناوله اللغويون العرب من نحويين وبلاغيين ومفسرين، وأشاروا إلى دلالاته المتنوعة، وقسموه إلى جازم وغير جازم، ثم خصصوا في التقسيم ليشمل الأدوات التي قسمت إلى حروف وأسماء، ثم إلى فعل الشرط وجوابه، ثم توسعوا في تراكيب كل منهما، ودرسوا حالات فعل الشرط وجوابه؛ مما حفّز الباحث أن يدرس دلالة هذا الأسلوب وفقّ الإشارات التي التُقِّطت من مصنفات علماء العربية. وإذا ما رجعنا إلى معاجم اللغة وجدنا أن الشرط في اللغة يدور حول معنى العقد والالتزام والعلامة. يقول ابن منظور: "والشَرَطُ إلزامُ الشيء والتزامُه في البيع ونحوه، والجمع

شروط، ... وأَشْرَاطُ السَّاعَةِ: علاماتها، ومنه الاشتراط الذي يَشْتَرِطُ الناسُ بعضهم على بعض، أي: هي علامات يجعلونها بينهم⁽¹⁾.

أما في الاصطلاح فهو "تعليق حصول مضمون جملة، هي جملة جواب الشرط، بحصول مضمون جملة أخرى، هي جملة الشرط"⁽²⁾. وواضح من هذا المفهوم أنَّ أسلوب الشرط يتألف من ركنين: الشرط والجواب، وكلُّ منهما متعلق بالآخر تعلق المبتدأ بالخبر، والذي يربط بينهما هو أداة الشرط.

وقد تعددت المصطلحات التي تدل على مفهوم هذا الأسلوب، فمن النحاة من استخدم مصطلح الجزاء والمجازاة⁽³⁾، ومنهم من استخدم مصطلح الشرط والجزاء⁽⁴⁾. وعلى ذلك يمكن تقسيم البحث على ثلاثة مباحث، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول - دلالات أدوات الشرط الجازمة:

تقسم أدوات الشرط الجازمة إلى حروف وأسماء، فالحروف هي: (إن، وإذما)، وبقيتها أسماء، وهي: (من، وما، وأيان، ومتى، وأنى، وأبن، وحيثما، وكيفما، وأي)، وهذه الأدوات مجتمعة تدل على العموم والإبهام⁽⁵⁾، أما الدلالات الخاصة لكل أداة فيمكن تفصيلها على النحو الآتي:

1- (إن):

تُعدُّ (إن) أمَّ حروف الجزاء حتى لا تكاد تفارقه، وقيل إنها ظرف زمان بمعنى (متى)، وتجيء على حالة واحدة، بينما أدوات الشرط الباقية لها استعمالات دلالية مختلفة، كالاستفهام في (من)، والموصولية في (ما). ولـ(إن) دلالات كثيرة منها:

أ- الدلالة على المستقبل:

تستعمل (إن) أداة ربط تربط فعل الشرط بجوابه، ويقع بعدها الماضي والمضارع، وحققها أن يليها المضارع الذي يدل على الاستقبال؛ لأنه يشترط فيما يأتي بعدها أن يقع شيء لوقوع غيره، فإن وليها الماضي غيرت دلالاته الزمنية إلى الاستقبال، نحو: (إن قمتَ قمتُ)، أي: (إن تقمَ أقم)؛ لأنَّ دلالة (إن) تفيد تعلق حصول الجزاء بحصول الشرط في المستقبل⁽⁶⁾.

وهي في الأصل تدخل على المشكوك في وجوده مستقبلاً، نحو قولك: (إن تكرمني أكرمك)، وأنت لا تقطع بأنه يكرمك، أو المعلوم المبهم زمانه، كقولك: (إن مات زيدٌ فافعل كذا...) مع أن الموت محقق الوقوع؛ لأنَّ الموت سيأتي لا محالة، غير أنَّ زمنه غير محدد⁽⁷⁾.

ب- الدلالة على الماضي:

في الأغلب يكون الشرط مع (إن) دالاً على الاستقبال، وقد يجيء معها دالاً على الماضي؛ لاسيما مع (كان) التي تدل على الزمن الماضي، فإنَّ الشرط معها يتوقع وقوعه في الماضي، كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتَ قُلْتَهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾⁽⁸⁾، فهذا التركيب لا يمكن الاستفادة من دلالاته الزمنية الاستقبال؛ بل الماضي.

ونقل الرضي (ت688هـ) عن ابن السراج (ت316هـ) أنَّ هذا التركيب يدلُّ على الاستقبال، تقديره في الآية: إنَّ أكنُّ قلته. ووصف الرضي هذا الرأي بأنه ظاهر الفساد؛ معللاً لذلك بأنَّ الحكاية إنما تجري يوم القيامة، وكون (عيسى)، قائلاً ذلك أو غير قائل، إنما هو في الدنيا، وهذا ظاهر المضي. ومثل ذلك قولك: (إن كنتَ أعطيتني أمس، فسوف أكافئك اليوم)⁽⁹⁾.

وقد يستعمل الماضي في الشرط المتحقق الوقوع على قلة إذا خلا من (كان)، كقول الفرزدق:

أَتَغَضَّبُ إِنْ أَدْنَا قُتَيْبَةَ حُرَّتَا جِهَاراً، وَلَمْ تَغَضَّبَ لِقَتْلِ ابْنِ حَارِمٍ⁽¹⁰⁾.

وعاب الرضي على ابن الحاجب (ت646هـ) تقديره ما ورد في البيت: **إِنْ ثَبَّتَ حَزُّ** أذني قتيبة؛ ليكون الشرط مستقبلاً. وعلل ذلك بأن دلالة وقوع الحدث ثابتة، فلم يفرض ثبوت الثابت، غير أن (كان) قد تستعمل في الاستقبال بقرينة، نحو: **(إِنْ كُنْتَ غَدًا جَالِسًا فَاِنْتِي)**(11)، فالظرف (غداً) قيّد دلالة (كان) الزمنية بالمستقبل.

ونقل عن الكوفيين أن دلالتها الزمنية تدلُّ على الماضي، فتقع موقع (إِذْ) التي تفيد الماضي، وجعلوا منه قوله تعالى: **﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾**(12)، وخالفهم في ذلك الجمهور؛ لأن الشرط جيء به في الآية للتهيج والإلهاب، كقولك لابنك: **(إِنْ كُنْتَ ابْنِي فَلَا تَفْعَلْ كَذَا)**(13).

وهناك تراكيب تخرج فيها (إِنْ) عن دلالتها الأصلية إلى دلالات أخرى تفهم من السياق وقرائن الأحوال، منها(14):

- الجزم بوقوع الشرط تجاهلاً أو خوفاً، ويقصد من دلالة هذا التركيب إظهار الجهل أو الخوف، مثال ذلك: إذا سئل الابن عن أبيه، هل هو في البيت؟ والابن يعرف أنه في البيت، إلا أن أباه قد أوصاه أن لا يعلم أحداً بوجوده في البيت حتى يشاوره، فيتجاهل بالتعبير بـ(إِنْ) خوفاً من أبيه قائلاً للسائل: **(إِنْ كَانَ فِي الْبَيْتِ أَخْبِرْكَ)**.
- الدلالة على عدم جزم المخاطب بالشرط ولو جزم به المتكلم، كقولك لمن يشك في صدقك وينسبه إليك كذباً: **(إِنْ صَدَقْتُ فَمَاذَا تَفْعَلُ؟)**.
- تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل؛ لمخالفته مقتضى العلم. كقولك لمن يؤذي أباه: **(إِنْ كَانَ أَبُوكَ فَلَا تُؤْذِهِ)**، فعلم المخاطب أنه أبوه محقق، ومقتضاه أنه لا يؤذيه، غير أنه لما آذاه نُزِّلَ المتكلم منزلة الجاهل بالأبوة فعبّر بـ(إِنْ) لأجل أن يجري الكلام على سنن اعتقاده تنزيلاً.

- المُحَالُ المقطوع بعدم وقوعه، فتستعمل فيه (إن) لتنزيله منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وإرخاء العنان لقصد التبكيت، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾⁽¹⁵⁾، وأجازه أبو حيان (ت745هـ) في الآية، فعلق مستحيلاً على مستحيل⁽¹⁶⁾.

2- (إنما):

وهي عند المبرد (285هـ)، وابن السراج، والفارسي (ت377هـ) اسم ضمّن فيها معنى الظرفية، وعند سيبويه (ت180هـ) حرف، أصله (إذ) الظرفية التي تدل على الماضي ركبت مع (ما)، وبتركيبها مع (ما) خرجت من الاسم إلى الحرفية، ومن الدلالة على الماضي إلى الدلالة على المستقبل، فأصبحت حرفاً له دلالة بعد التركيب من وجهين: الأول: أنّ (إنما) المركبة من (إذ) و (ما) ليست الظرفية؛ وإنما هي حرف كغيرها، ركبت معها (ما) للدلالة على معنى الجزاء.

الثاني: أنّها الظرف، إلا أنها بالعقد والتركيب غيرت ونقلت عن دلالتها الماضية بلزوم (ما) إياها إلى المستقبل، وخرجت بذلك إلى حيز الحروف⁽¹⁷⁾.

هذا الحرف لم يحظ بنصيب وافر من الاستعمال اللغوي، ولم يرد ذكره في القرآن الكريم، ومن تركيبها مع الماضي الدال على المستقبل قول العباس بن مرداس:

إِذْ مَا أَتَيْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا اطْمَأَنَّ الْجَيْشُ⁽¹⁸⁾.

ومن دخولها على المضارع المستقبل قول الشاعر:

وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ أَمِيرٌ بِهِ تُؤَلِّفُ مِنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيًّا⁽¹⁹⁾.

3- (مَنْ):

اسم شرط جازم يدل على عموم العاقل، وهي مبهمة، نحو: مَنْ يُكْرِمَكَ أَكْرِمَهُ، وتعمُّ (مَنْ) في دلالتها أولي العلم من مَلَك وإنسان وشيطان، وعملت الجزم لتضمنها معنى (إِنْ) التي تفيد الإبهام، فجُعِلَ العموم في أسماء الشرط كاحتمال الوجود والعدم في الشرط⁽²⁰⁾.
وقد أشار ابن جني والرضي إلى أنّ تضمين أدوات الشرط الاسمية معنى (إِنْ) يفيد الاختصار، فقد كفاك الشرط في قولك: (مَنْ يَقُمْ أَقْمَ مَعَهُ) ذكر جميع الناس⁽²¹⁾.
ومن شواهد (مَنْ) قوله تعالى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾⁽²²⁾.

4- (مَا):

تدل على تعميم الشرط لغير العاقل، وهي مبهمة⁽²³⁾. نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾.
وتأتي شرطية دالة على عموم الزمان⁽²⁴⁾، كما في قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾⁽²⁵⁾. أي: استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم.

5- (مهما):

تفيد تعميم الشرط لغير العاقل، وهي اسم مبهم تقع على كل شيء، واستدلوا على اسميتها بعودة الضمير إليها في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾⁽²⁶⁾. فالهاء في (به) عائد على (مهما).
واختلف النحاة في تركيبها: فقد نقل سيبويه عن الخليل (ت170هـ) أنها مركبة من (ما) الشرطية و(ما) الزائدة التي تتراد بعد أدوات الشرط، نحو: متي ما تأتني آتاك، فاستنقبوا أن يقول: (ما ما)، فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى. وجوز سيبويه أن يكون (مه) كـ(إذ)

ضُمَّ إِلَيْهَا (ما). وقال قوم: هي مركبة من (مه) بمعنى اكفف و(ما)، فاللفظ على هذا لم يدخلها التغير؛ لكنه مركب من كلمتين بقيتا على لفظهما⁽²⁷⁾.

وذكر الرضي أنّ (ما، ومهما) تجيء ظرفي زمان، نحو: ما أجلسُ تجلسُ، ومهما تجلسُ أجلسُ، أي: ما تجلسُ من الزمان أجلسُ فيه⁽²⁸⁾. واستدلّ بقول خاتم الشاعر:

وَإِنَّكَ مَهْمَا تُعْطِي بَطْنَكَ سُؤْلَهُ وَفَرَجَكَ نَالًا مُنْتَهَى الدَّمِ أَجْمَعًا⁽²⁹⁾.

ورده ابن هشام (ت761هـ) لجواز كونها للمصدر، إذ التقدير: عطاء كثيراً، أو قليلاً⁽³⁰⁾، وشدد الزمخشري (ت538هـ) الإنكار على من جعلها ظرف زمان، قائلاً: "وهذه الكلمة في عداد الكلمات التي يحرفها من لا يد له في علم العربية، فيضعها في غير موضعها، ويحسب مهما بمعنى (متى ما)، ويقول: مهما جئتني أعطيتك، وهذا من وضعه، وليس من كلام واضع العربية في شيء"⁽³¹⁾.

6- (أَيْنَ، حَيْثُمَا، أَيْنَ):

هذه الأدوات تأتي شرطاً، وتتضمن معنى (إن)، وتقيد دلالتها المكانية على عموم الأمكنة، فـ(أَيْنَ وَحَيْثُمَا) اسمان من أسماء الأمكنة مبهمان يقعان على الجهات الست⁽³²⁾، فيقال: أين تكنُ أكنُ، والمراد: إن تكنُ في مكان كذا أكنُ فيه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾⁽³³⁾، وقوله: ﴿قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾⁽³⁴⁾.

ومنه قول الشاعر:

فَأَصْبَحْتَ أَيْنَ تَأْتِنَا تَلْتَبِسُ بِهَا كَلَامَ مَرْكَبِيهَا تَحْتَ رَجْلِكَ شَاجِرٌ⁽³⁵⁾.

والمعنى: أنه يخاطب رجلاً وقع في معضلة صعبة، فقال: كيف أتيت هذه المعضلة من قدام أو من خلف.

وأما (أني) فذكر السيوطي (ت911هـ) أنّ لها عدّة دلالات، وذلك في معرض حديثه عن قوله تعالى: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنِّي شِئْتُمْ﴾⁽³⁶⁾. فتأتي بمعنى (كيف) لتعميم الأحوال، أي: على أي حال شئتم، وبمعنى (أين) وهي للسؤال عن المكان الذي حلّ فيه الشيء، أو (من أين) وهي للسؤال عن المكان الذي برز منه الشيء، وبمعنى (متى) للدلالة على عموم الزمان، وتأتي أيضا بمعنى (حيث) للدلالة على المكان⁽³⁷⁾.

7- (متى، إيان):

وتستعملان في الشرط للدلالة على عموم الأزمان والأوقات، كقول طرفة:

مَتَى تَأْتِنِي أَصْبَحُكَ كَأَسَا رَوِيَّةً وَإِنْ كُنْتَ عَنْهَا ذَا غِنَى فَاغْنِ وَازْدِدِ⁽³⁸⁾.

وإيان تستعمل لتعميم الأوقات، وقيل: تستعمل في الأزمنة التي تقع فيها الأمور العظام ومواقع التقويم⁽³⁹⁾، من ذلك قول الشاعر:

أَيَّانُ نُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ غَيْرَنَا وَإِذَا لَمْ تُدْرِكِ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرًا⁽⁴⁰⁾.

8- (كيف):

وهي اسم وضعت للدلالة على الحال، وإذا أفادت الشرط دلت على تعميم الأحوال، والدليل على اسميتها جواز الاكتفاء بها، مع صحة دخولها على الأفعال، والأكثر ما تكون استفهاماً، ونقل سيبويه عن الخليل أنها ليست من حروف الجزاء؛ لأنّ معناها: على أيّ حال تُكُنْ أكن. وجوزيَ بـ(كيف) معنى لا عملاً، خلافاً للكوفيين⁽⁴¹⁾.

9- (أي):

وهي معربة عند النحويين، ودلالاتها على تعميم ما تضاف إليه؛ لأنها تصلح لجميع الدلالات السابقة، وهي اسم نكرة تكون دلالتها وفق ما تضاف إليه.

فتضاف للعاقل، نحو قوله تعالى: ﴿ أَيَّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾⁽⁴²⁾، ولغير العاقل، نحو: أي سيارة تركب أركب، وإلى الزمان، نحو: أي حين تأتي أشكرك، وإلى المكان، نحو: أي جهة تجلس أجلس معك، وذكر أبو حيان أنها لتعميم أوصاف الشيء، والأوصاف المشتركة؛ فلذلك يلزم أن تضاف لفظاً أو معنى إلى الموصوف⁽⁴³⁾.

المبحث الثاني- دلالات أدوات الشرط غير الجازمة:

تتركب أدوات الشرط غير الجازمة في الجملة، فنقتضي بالتركيب فعل الشرط وجوابه، وهذه الأدوات لا تؤثر جزماً في المضارع، إلا أن أكثرها يدل على معنى التعليق في الماضي، وفيما يلي بيان لهذه الأدوات ودلالاتها التركيبية:

1- (إذا):

وهي أداة شرط غير جازمة، وتفيد الربط بين جملتي الشرط والجواب، ولا يليها إلا فعل الشرط ظاهراً أو مقدراً، وتحمل عدة دلالات منها:

أ- الدلالة على الاستقبال المقطوع بوقوعه:

وقد بين سيبويه أنها تدل على الزمن المستقبل المقطوع بوقوعه؛ لأنها تدل على وقت معلوم، وهي مضافة إلى ما بعدها، يقول سيبويه: "وأما (إذا) فلما يستقبل من الدهر وفيها مجازة"⁽⁴⁴⁾، وتدل (إذا) على وقت معلوم وقوعه، ولا تقتضي العموم، ومن هنا خالفت أدوات الشرط. وقد يقترن جوابها بـ(إذا) الفجائية كما في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾⁽⁴⁵⁾.

ولما كان أصل (إذا) الجزم بالوقوع، كان الغالب في الفعل المستعمل معها أن يكون بلفظ الماضي؛ لإشعار المضي بتحقق الوقوع، ولو كانت تخلصه للاستقبال؛ لأنها لتعليق شيء بشيء يحصل في الاستقبال⁽⁴⁶⁾، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾⁽⁴⁷⁾.

فالصلاة لا بد أن تنقضي، والفعل محقق الوقوع، أي: مقطوع بوقوعه.

وفرق ابن يعيش بدقة بين (إن) و (إذا) الشرطيتين، مبيناً المعنى الدلالي الحقيقي لكلا الأداة، فـ(إن) لا تستعمل إلا في أمر مشكوك في وجوده في المستقبل؛ لأن الأفعال المستقبلية قد توجد وقد لا توجد، وعليه لا يجازى بـ(إذا) وإن كانت للاستقبال؛ لأن الذاكر لها كالمعترف بوجود ذلك الأمر، كقولك: (إذا طلعت الشمس فتأتي)، فقولك: (إذا طلعت) فيه اعتراف بأنها تطلع لا محالة، وحق ما مجازى به أن لا تدري، أيكون أم لا يكون؟ وعليه تقول: إذا احمرَّ البسرُ فتأتني؛ لأنَّ احمرار البسر كائنٌ، وتقول: إذا أقام الله القيامةَ عذب الكفار، ولا يحسن إن أقام الله القيامة؛ لأنه يجعل ما أخبر الله تعالى بوجوده مشكوكاً فيه⁽⁴⁸⁾.

ب- الدلالة على المستقبل غير المقطوع بوقوعه:

الفرق الدلالي بين المقطوع بوقوعه وغير محقق الوقوع، أن الأول تستعمل فيه (إذا)؛ لأنها تدل على وقت معلوم، كقولك: إذا طلعت الشمس فتأتني، وهذا معنى المقطوع بوقوعه، أما الثاني غير المقطوع بوقوعه فتستعمل فيه (إن)؛ لأنه مشكوك فيه، وقد يقع وقد لا يقع، وعليه قد تستعمل (إذا) في غير المقطوع بوقوعه فتكون للشك، كما في قول كعب بن زهير:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تُعْرَضْ عَنِ الْجَهْلِ وَالْخَنَاءِ أَصَبْتَ حَلِيمًا أَوْ أَصَابَكَ جَاهِلٌ⁽⁴⁹⁾.

فهذا الموضع من دلالات (إن)؛ لأنه يجوز أن يُعرض عن ذلك، أو لا يُعرض.

ج- الدلالة على المضي:

ذكر ابن هشام أنّ (إذا) قد تخرج دلالتها الزمنية من الاستقبال إلى المضي⁽⁵⁰⁾، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُوا إِلَيْهَا وَتَرَكَوْكَ قَائِمًا﴾⁽⁵¹⁾.

2- (لو):

وهي من حروف الشرط غير الجازمة، تربط بين جملي الشرط والجواب، ولا تدخل إلا على الماضي، نحو قولك: (لو زرتني لأكرمك)، وإذا جاء بعدها المضارع فهو بمعنى الماضي، ودلالاتها تقوم على ثلاثة معانٍ: الدلالة الشرطية، الدلالة على الامتناع، الدلالة على التمني.

أ- الدلالة على الشرط:

وهي تعتمد على عقد السببية والمسببية بين جملي الشرط والجواب، نحو قولك: (لو جئتني لأكرمك)، فإن المجيء مستلزم للإكرام وشرط فيه، وأنه على تقدير وقوعه يقع الإكرام، والمجيء لم يقع؛ فيلزم حيث كان المجيء شرطاً، وانتفى انتفاء المشروط الذي هو الجزاء⁽⁵²⁾. وغالبا ما يكون جوابها محذوفاً لدلالة الكلام عليه كقولك: (أنا أكرمك لو قمت)، المعنى: (لو قمت أكرمك)⁽⁵³⁾.

ب- الدلالة على الامتناع:

وهذه الدلالة عبّر عنها بعبارات مختلفة، من ذلك:

- حرف لما كان سيقع لوقوع غيره: يقصد بذلك أنها تقتضي فعلاً ماضياً كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره، والمتوقع غير واقع، فهي-إذا- للتعليق في الماضي، وهو رأي سيبويه⁽⁵⁴⁾.

- حرف امتناع لامتناع: أي: امتناع الجواب لامتناع الشرط، وهو ما ذهب إليه جمهور النحويين، نحو قولك: (لو زرتني لأكرمك)، انتفى الإكرام لانتهاء الزيارة. غير أن

المالقي يرى أن تفسيرها بهذا المعنى إنما يكون إذا دخلت على جملتين موجبتين، نحو قولك: (لو قام زيدٌ لأحسنتُ إليك)، أما إذا دخلت على جملتين منفيتين، فهي حرف وجوب لوجوب، نحو: (لو لم يَقمَ زيدٌ لم يَقمَ عمرو)، وإذا دخلت على جملة موجبة ثم منفية، فهي حرف امتناع لوجوب، نحو قولك: (لو يقوم زيدٌ لما قام عمرو)، وإذا دخلت على جملة منفية ثم موجبة، فهي حرف وجوب لامتناع، نحو قولك: (لو لم يَقمَ زيدٌ لقام عمرو) (55).

- **حرف شرط وربط:** وهذا يقتضي ربط الجواب بالشرط، ولا يدل على امتناع، ولا على غيره؛ بل على التعليق في الماضي، وهو رأي الشلوبين (ت645هـ)، وردّه ابن هشام (56).

ج- الدلالة على التمني:

وهي أن تكون للتمني بمنزلة (ليت) في المعنى لا في اللفظ والعمل، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (57).

3- (لولا- لوما):

حرفان غير جازمين، يدخلان على الجملتين الفعلية والاسمية، وإذا دخلا على الجملة الاسمية، فحينئذ تستعملان لربط الجملة الثانية الفعلية بالأولى الاسمية، والخبر محذوف، نحو: (لولا زيدٌ لأكرمته)، و(لوما خالدٌ لزرته)، فقد امتنع الإكرام والزيارة لوجود زيد وخالد، هذا على رأي البصريين.

أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنّ الاسم بعدهما فاعل لفعل محذوف، والرافع له (لولا، ولوما) لنيابتها عن الفعل، والتقدير: (لولا- لوما) مُنِعَ (زيدٌ- خالدٌ) (58).

وأمّا المعاني الدلالية فقد ذكر المالقي أن (لولا) لها أربعة معانٍ تفسّر بحسب الجمل التي تدخل عليها (59):

الأول - امتناع لوجوب، إذا كانت الجملتان بعدها موجبتين، نحو قولك: (لولا زيدٌ لأحسنْتُ إليك)، فالإحسان امتنع لوجود زيد.

الثاني - وجوب لامتناع، إذا كانت الجملتان بعدها منفيّتين، نحو قولك: (لولا عدم قيم زيد لم أحسن إليك).

الثالث - وجوب لوجوب: إن كانت الجملة الأولى موجبة، والثانية منفية، نحو قولك: (لولا زيدٌ لم أحسنُ إليك).

الرابع - امتناع لامتناع: إن كانت الأولى منفية والثانية موجبة، نحو قولك: (لولا عدمُ زيدٍ لأحسنْتُ إليك).

4- (لَمَّا):

أداة شرط غير جازمة، تستعمل للدلالة على الربط والتعليق فيما مضى بين الشرط وجوابه، وهي عند سيبويه حرف وجوب لوجوب، فيقع الشيء بعدها لوقوع غيره⁽⁶⁰⁾، وعند غيره أنها ظرف زمان بمعنى (حين).

أمّا عن دلالاتها التركيبية فقد أوجزها المالقي في الدلالات الآتية⁽⁶¹⁾:

الأولى: حرف وجوب لوجوب: ويتحقق ذلك إذا كانت الجملتان موجبتين، نحو قولك: لَمَّا قام زيدٌ قام عمرو.

الثانية: حرف نفي لنفي: إذا كانت الجملتان منفيّتين، نحو قولك: لَمَّا لم يقم زيدٌ لم يقم عمرو.

الثالثة: حرف وجوب لنفي: إذا كانت الأولى منفية والثانية موجبة، نحو: لَمَّا لم يقم زيدٌ أحسنت إليه.

الرابعة: حرف نفي لوجوب: إذا كانت الأولى مثبتة والثانية منفية، نحو: لَمَّا جَاءَ زَيْدٌ لَمْ أَحْسَنْ إِلَيْهِ.

5- (كَلَّمَا):

وهي اسم شرط غير جازم، دلالاته دلالة تكرارية، مركب من (كَلَّ) و(مَا) المصدرية النائية عن الظرف الزماني، والتي تدل على العموم، وإفادتها العموم من (كَلَّ) التي هي لتوكيد العموم، وتفيد التكرار، نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا﴾⁽⁶²⁾.

فإذا كان المخاطب مثلاً يعتقد أنه إن كرر المجيء إليك مللت منه واستغفرت، فتقول نافيةً لذلك: كَلَّمَا جِئْتَنِي أَزِدَّتْ فِيكَ حُبًّا⁽⁶³⁾.

ويرى النحاة أن (كلما) لا يليها ما يدل على المضي لفظاً ومعنى في الأغلب كما في قوله تعالى: ﴿كَلَّمَا جَاءَ أُمَّةٌ رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ﴾⁽⁶⁴⁾، فهذا للمضي؛ لوجود قرينة تدل على ذلك، وهي الأخبار القاطعة بحصوله. وقد يليها ما يدل على المستقبل لوجود قرينة تدل على ذلك، نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بِدَلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾⁽⁶⁵⁾، فعدم مجيء يوم القيامة هو القرينة الدالة على أن الحدث في المستقبل⁽⁶⁶⁾.

المبحث الثالث - دلالات التركيب الشرطي:

1 - دلالة التعليق:

وتفيد بأن الجزاء ينجزم؛ لأن دلالة الجواب معلق بالأول غير مستغن عنه. وقد عبر عنه سيبويه بقوله: "وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب (إن تأتني) بـ(إن تأتني)؛ جعلوه معلقاً بالأول غير مستغن عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أن (إن تأتني) غير مستغنية عن أنك"⁽⁶⁷⁾.

وعبر سيبويه عن هذا المصطلح أيضا عند حديثه عن (إذا) الفجائية الرابطة لجواب الشرط بقوله: "وسألت الخليل عن قوله جل وعز: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾⁽⁶⁸⁾. فقال: هذا كلام معلق بالكلام الأول كما كانت الفاء معلقةً بالكلام الأول وهذا ها هنا في موضع قنطوا كما كان الجواب بالفاء في موضع الفعل"⁽⁶⁹⁾. وسار على نهجه أبوحيان⁽⁷⁰⁾.

غير أن هناك بعض الأمثلة تخالف هذا الأصل في التركيب الشرطي، فتخرجه عن توقف وجود الثاني على وجود الأول، فلا يكون هناك علاقة سببية، أو تعلق بالأول، أو توقُّف عليه. من ذلك ما ورد في قوله تعالى: ﴿فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ﴾⁽⁷¹⁾. فلهث الكلب غير متوقف على الحمل عليه أو تركه، فهو يلهث على كل حال.

2- دلالة السببية:

إن المعنى الدلالي للشرط الذي يجمعه بالتعليق هو أساس سببي، وقد أوضح سيبويه ذلك أثناء حديثه عن دخول الفاء على خبر الاسم الموصول تشبيهاً بالجزاء في قولك: (الذي يأتيني فله درهمان) حيث قال: "فإذا أدخل الفاء فإنما يجعل الإتيان سبب ذلك؛ فهذا جزاء وإن لم يجزم؛ لأنه صلة"⁽⁷²⁾.

وأصبح هذا المصطلح أكثر وضوحاً عند متأخري النحاة، فجمعوا التعليق والسببية. يقول أبو حيان: "فأدوات الشرط وهي كلم وضعت لتعليق جملة بجملة، وتكون الأولى سبباً، والثانية متسبباً"⁽⁷³⁾، والحال كذلك عند البلاغيين فالشرط عندهم يكون بمعنى التعليق، فهو عقد السببية بالمسببية على طريق الاستخدام⁽⁷⁴⁾.

وعلى ذلك فالعلاقة لم تكن لازمة للتركيب الشرطي كما سبق الإشارة إلى ذلك.

3- دلالة الربط:

الربط مصطلح ثالث يتعلق بالتركيب الشرطي، ومنه الربط المعنوي، والربط اللفظي، وأدوات ربط جملة فعل الشرط بجوابه: (إن، والفاء، وإذا الفجائية)، فالأولى أصلية وهي أقوى أدوات الربط لأنها تغيّر المعنى الدلالي للجملة، من خبرية إلى إنشائية، وتربط بين جملتين مفككتين، وهو من قبيل الربط الجملي، ويتضح هذا الربط في قول ابن السراج: "وأما ربط جملة بجملة فنحو قولك: (إن يقيم زيدٌ يقعدُ عمروٌ)، وكان أصل الكلام: (يقومُ زيدٌ يقعدُ عمروٌ)، فـ(يقومُ زيدٌ) ليس متصلًا بـ(يقعدُ عمروٌ) ولا منه في شيء، فلمّا دخلت (إن) جعلت إحدى الجملتين شرطاً والأخرى جواباً" (75).

فالعلاقة القوية الرابطة بين فعل الشرط وجوابه هي أداة الشرط، فتفيد التعليق بين جملتين فعليتين وتربط كلاً منهما بالأخرى، وقد عبر ابن يعيش عن هذه الفكرة بقوله: "(إن) الشرطية تدخل على جملتين فعليتين، فتعلق إحدهما بالأخرى، وتربط كل واحدة منهما بصاحبتهما حتى لا تنفرد إحدهما عن الأخرى" (76).

أما إذا وجدت مناسبة لفظية بين الشرط والجواب فلا حاجة لاقتترانه بالفاء أو إذا، فإذا لم يكن هناك مناسبة لفظية بينهما فلا بُدَّ من ربطه بفعل الشرط، وقد اختيرت (الفاء وإذا) للربط بين فعل الشرط وجوابه؛ لأن الفاء تعقيب بلا فصل، والجزاء متعقب للشرط، إضافة إلى خفتها لفظاً، وأما (إذا) فاستعمالها مع الاسمىة أقل من (الفاء) لتقل لفظها، وكون معناها من الجزاء أبعد من معنى الفاء، وذلك لتأويله بأن وجود الشرط مفاجئ لوجود الجزاء، ومتهجم عليه (77).

وهذا الأمر جعل ابن هشام يصوب ما درج عليه كثير من المعربين بأن أداة الربط جواب للشرط حيث قال: "قولهم: (الفاء) جواب شرط، والصواب أن يُقال: رابطة لجواب الشرط، وإنما جواب الشرط الجملة" (78).

فأسلوب الشرط لا يكون فيه الجزاء متوقفاً على الشرط بالضرورة، ولا تكون نسبة الشرط إلى الجزاء دائماً نسبة السبب إلى المسبب، وعلى ذلك يمكن حصر دلالة الارتباط بين الشرط وجوابه في ثلاثة أوجه⁽⁷⁹⁾:

أ- ارتباط سببي، وفيه تكون عبارة الجواب مسببة عن عبارة الشرط ولازمة لها، نحو: (إن تفرّقتل جائزة)؛ فإن نيل الجائزة سببه الفوز، ويتحقّق بتحقيقه، وينعدم بانعدامه.

ب- ارتباط تلازمي، وفيه يقتصر عبارة الجواب بعبارة الجواب على التلازم، وتتعدّم السببية، ومنه قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ﴾⁽⁸⁰⁾. فإن إتيان أجل الله لا يكون مسبباً عن رجاء لقائه، فليس ثمة سببية في هذه الآية، والربط بين الشرط والجواب يقوم على مجه الملازمة، فإن مجيء أجل الله ولقائه أمران متلازمان.

ج- ارتباط تقابلي، وفيه يكون الربط بين الشرط والجزاء على سبيل المقابلة بينهما، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَجَهَّرَ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾⁽⁸¹⁾. فالارتباط بين الشرط (تجهر بالقول) والجواب (فإنه يعلم السر وأخفى) قائم على وجه المقابلة بين الجهر والسر، فالجهر صفة بشرية تشير إلى صفة المخلوق إزاء عظمة الخالق وعلمه الممتد إلى خفايا الأشياء.

غير أن بعض علماء اللغة المحدثين ربط دلالات أسلوب الشرط بالتنغيم، حيث يلعب التنغيم في دلالات هذا الأسلوب دوراً أساسياً مؤثراً، فنحس في تركيبه بأن أداة الشرط موصولة بجملة الشرط دون سكتة بينهما، فكأن هذا التركيب عند النطق به يقوم على قسمين: الأداة والشرط، يتلوه سكتة واضحة، ثم الجواب بعدها ذا وضوح نغمي يحدد المراد من الكلام⁽⁸²⁾.

يمكننا من خلال العرض السابق أن ندوّن بعض النتائج التي أسفر عنها هذا البحث، فقد تبين أن أدوات الشرط أدوات ربط تربط بين جملتي الشرط والجواب، لها أثر في الدلالة الزمنية لفعلي الجملة الشرطية، وهذا الأمر يختلف من أداة إلى أخرى، حسب السياق الواردة فيه الأداة، وأن السياق هو الذي يبرز الزمن ويُعيّن للأدوات، ومختلف الأفعال في اللغة العربية، وأنّ الأسلوب الشرطي قد برزت فيه مصطلحات دلالية تضافرت جميعها وساهمت في إبراز الدلالة الكلية لهذا الأسلوب، وهي: دلالة التعليق، ودلالة الربط، ودلالة السببية.

هوامش البحث :

- (1) لسان العرب، لابن منظور، نسقه وعلق عليه ووضع فهرسه علي شيري، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت- لبنان، ط1، 1992م: مادة (شرط).
- (2) شرح الحدود النحوية، لعبد الله بن أحمد الفاكهي، تحقيق: د/المتولي رمضان أحمد الدميري، ط:3، 1414هـ - 1993م: ص132.
- (3) ينظر: الكتاب، لسبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط:3، 1988م: 188/1، 189، 190، الأصول في النحو، لأبي بكر بن السراج، تحقيق: د/ عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة، ط:3، 1988م: 187/2، 197.
- (4) ينظر: أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار، دار الترقّي- بيروت، ط:1، 1957م: ص294، 297. الصاحبى في اللغة، لابن فارس، تحقيق: السيّد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العلمية، فيصل عيسى البابي الحلبي: ص66.
- (5) ينظر: شرح الرضي على الكافية، للرضي الاسترأبادي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بينغازي- ليبيا، ط:2، 1996م: 90/4.
- (6) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العالمية ببيروت، ط:1، 2000م: 398/2.

- (7) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت: 4/9.
- (8) سورة المائدة: من الآية 116.
- (9) ينظر: شرح الرضي: 4 / 115.
- (10) شرح ديوان الفرزدق، عني بجمعه وطبعه والتعليق عليه: عبد الله بن إسماعيل الصاوي، مطبعة الصاوي، ط1، 1936م: 855/2.
- (11) ينظر: شرح الرضي: 4 / 115.
- (12) سورة المائدة: من الآية 57.
- (13) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام، تحقيق وتعليق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد، راجعه: سعيد الأفغاني، 1972م: ص39،40.
- (14) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني، تحقيق وتعليق: لجنة من الأساتذة كلية اللغة العربية بالجامع الأزهر، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، طبعة بالأوفست مكتبة دار المثني ببغداد: 90،91/1. شروح التلخيص: 43/2 - 47.
- (15) سورة الزخرف: الآية 81.
- (16) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د/ رجب عثمان محمد، د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1998م: 1409/3.
- (17) ينظر: شرح المفصل: 47/7.
- (18) ديوانه، جمعه وحققه: د/ يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، ط1، 1991م: ص88. وينظر: الكتاب: 57/3.
- (19) لم أقف على قائله. ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: د/إميل بديع يعقوب، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس ليبيا: 146/2.
- (20) ينظر: الكتاب: 59/3، شرح الرضي: 90/4.
- (21) ينظر: الخصائص، لابن جني: 82/1، تحقيق: محمد علي النجّار، دار الكتاب العربي، بيروت: 82/1. شرح الرضي: 91/4.

- (22) سورة النساء: من الآية 123.
- (23) ينظر: الكتاب: 56/3، شرح المفصل: 42/7.
- (24) ينظر: مغني اللبيب: ص398.
- (25) سورة التوبة: من الآية 7.
- (26) سورة الأعراف: الآية 132.
- (27) ينظر: الكتاب: 59/3، 60، شرح المفصل: 42/7، 43، شرح الرضي: 88/4، 89.
- (28) ينظر: شرح الرضي: 4 / 89.
- (29) ينظر: ديوان شعره، صنعه: يحيى بن مدرك الطائي، رواية ابن هشام بن محمد الكلبي، دراسة وتحقيق: د/ عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط2، 1990م: ص174.
- (30) ينظر: 69/4.
- (31) الكشف للزمخشري، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي بيروت: 138/2.
- (32) ينظر: المفصل: 45/4، 46.
- (33) سورة البقرة: من الآية 115.
- (34) سورة البقرة: من الآية 144.
- (35) ينظر: شرح ديوان لبيد، حققه وقدم له: د. إحسان عباس، الكويت، 1962م، ص220.
- (36) سورة البقرة: من الآية 223.
- (37) ينظر: معترك الأقران في إعجاز القرآن، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي - دار الثقافة العربية للطباعة، 1970م: 611/1، ارتشاف الضرب: 1867/4 .
- (38) ينظر: ديوانه: ص29.
- (39) ينظر: شرح المفصل: 45/7.
- (40) لم أقف على قائله. ينظر: شرح ابن عقيل: 145/2.

- (41) ينظر: الكتاب: 60/3، شرح التسهيل: 70/4، 71، مغني اللبيب: ص270، 271.
- (42) سورة الإسراء: من الآية 110.
- (43) ينظر: شرح المفصل: 44/7، 45، ارتشاف الضرب: 1868/4.
- (44) الكتاب: 232/4.
- (45) سورة الروم: من الآية 25.
- (46) ينظر: شروح التلخيص: 40/2.
- (47) سورة الجمعة: من الآية 10.
- (48) ينظر: شرح المفصل: 4/9.
- (49) ينظر: شرح ديوانه، صنعه الإمام أبي سعيد السكري، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، 1950م، الدار القومية للطباعة والنشر بالقاهرة، 1965م: ص257.
- (50) ينظر: مغني اللبيب: ص129.
- (51) سورة الجمعة: من الآية 11.
- (52) ينظر: الكتاب: 102/3، شرح المفصل: 156/8، شروح التلخيص: 35/2، 38، 39.
- (53) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق: ص291.
- (54) ينظر: الكتاب: 224/4.
- (55) ينظر: رصف المباني: ص289.
- (56) ينظر: مغني اللبيب: ص337، 338. الجني الداني في روف المعاني، للمرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة- بيروت، ط2، 1983م: ص276.
- (57) سورة الشعراء: من الآية 102. ينظر: رصف المباني: ص291.
- (58) ينظر: شرح المفصل: 148/8، 14مغني اللبيب: ص359-364.
- (59) ينظر: رصف المباني: ص293.

- (60) ينظر: الكتاب: 234/4، ارتشاف الضرب: 1859/4.
- (61) ينظر: رصف المباني: ص 283، 284.
- (62) سورة آل عمران: من الآية 37.
- (63) ينظر: الكتاب: 102/3، شروح التلخيص: 35/2، ارتشاف الضرب: 1889/4.
- (64) سورة المؤمنون: من الآية 44.
- (65) سورة النساء: من الآية 56.
- (66) ينظر: النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف- مصر، ط5: 42/1.
- (67) الكتاب: 371/2.
- (68) سورة الروم: من الآية 36.
- (69) الكتاب: 371/2.
- (70) ينظر: ارتشاف الضرب: 1862/4.
- (71) سورة الأعراف: من الآية 176.
- (72) الكتاب: 371/2.
- (73) ارتشاف الضرب: 1862/4.
- (74) ينظر: شروح التلخيص: 35/2-38.
- (75) الأصول في النحو: 43/1.
- (76) شرح المفصل لابن يعيش: 157/8.
- (77) ينظر: شرح الرضي على الكافي: 110/4.
- (78) مغني اللبيب: ص 856.
- (79) ينظر: التركيب اللغوي للشعر العراقي المعاصر، مالك يوسف مطلبلي، دار الرشيد- العراق: ص 386.
- (80) سورة العنكبوت: من الآية 5.
- (81) سورة طه: الآية 7.

(82) ينظر: من وظائف الصّوت اللغوي (محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي)، د/ أحمد كشك، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م: ص66.